http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1627) السنة السابعة -الاحد (13) تشرين الاول 2009

كتابة على الحيطان..

الناخبون والمنتخبون

عامر القيسي

الاستبيان الذي أجراه مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام، أوضح بصورة جلية خيبة الامل التي يشعر بها الناخب العراقي من جراء اداء مجلس النواب على كل المستويات . ونعتقد بأن مثل هذا الشعور بالخيبة سينعكس سلبا على اقدام الناخبين على المشاركة في الانتخابات القادمة.

فاعتقاد ٥٣٪ من المشاركين في الاستبيان ان مجلس النواب خيّب آمال منتخبيه ولم يقم بدوره بالشكل المطلوب . يحتاج مثل هذا الاعتقاد الى وقفة والى طرح اسئلة من نمط خاص، تتعلق بثقافة النائب وكفاءته وقدرته على ان يكون ممثلا لمصالح الجمهور ومنفذا لوعوده الانتخابية، على المستوى الفردي والكتلوي، وهذا لم يحصل ايضا فالجمهور اعتقد بنسبة ٥٣٪ ايضا ان النواب لم يحققوا وعودهم الانتخابية، اي انهم عمليا لم يقدموا للناخب ما رجاه منهم ولم يرتفعوا الى مستوى الجرأة والشجاعة اللتين تحلى بهما الناخبون،عندما توجهوا الى صناديق الاقتراع وسط ايقاع الهاونات والمفخخات، وأي احتمال آخر بتعرضهم الى المخاطر المترتبة على اختياراتهم اولا بقرار المشاركة الواسعة وثانيا بتحديهم الارهاب والارهابيين حتى في مناطق سكناهم.

وكان هذا الموقف الجماهيري الجماعي من اهم وابرز المؤشرات التي اعتمدتها الدوائر السياسية الدولية في المراهنة على نجاح العملية السياسية في العراق.

ورغم المشكلات التي اعترضت العملية السياسية لدينا، الا ان المؤكد ان النواب قد قصروا بشكل جلي وواضح ولا لبس فيه في القيام بالمهام المناطة بهم، على المستويين التشريعي والرقابي، والأدهى من ذلك انهم تركوا في نفوس ناخبيهم غصة وندما وخيبة.. غصة من أحلامهم التي يرونها تتهاوى أمامهم وندما على اختياراتهم التي شاهدوا ولمسوا نتائجها وخيبة سياسية مؤلمة حقا، من المرجح ان تلقي بظلالها على اجواء الانتخابات النيابية القادمة . ومثل هذا الترجيح قائم على معطيات واقعية افرز قسما منها الاستبيان الذي اجراه المركز على عينات عشوائية، فاعتقاد نسب عالية من المشاركين في الاستبيان ان أداء رئاسة المجلس كان سلبيا، وعمل المجلس عموما اتسم بطابع الصفقات السياسية السرّية، وان الصراعات الحزبية قد عطّلت عمل المجلس وان الدور الرقابي للنواب كان ضعيفا.

كل هذه المؤشرات القوية على ضعف الأداء النيابي، يمكن اعتبارها رسائل شعبية واضحة الدلائل للقادمين الجدد الى مجلس النواب المقبل، وهي رسائل جمهور الرأي العام الذي وقفنا على اتجاهاته العامة ولم نقف بعد على شدّته وردود أفعاله في الانتخابات النيابية المقبلة،خصوصا وان الاستبيان قد شمل شرائح مختلفة ومتنوعة من المجتمع العراقي اجتماعيا وطبقيا، فكريا وسياسيا، قوميا ودينيا، وكان الجو العام لاتجاه الرأي العام العراقي اتجاها ساخطا ، حتى ان نسبة عالية من الجمهور لم تستطع استحضار قانون واحد فقط شرّعه مجلس النواب وأثر بشكل ايجابي على حياة المستبين (بفتح الياء) وكانت نسبتهم من العينة العامة ٥٤،٤٪ وعددهم ٢٦٦ مستبينا!! والحالة نفسها مع السؤال الخامس عندما لم يستطع أو امتنع ٥٢،٦٪ من المستبينين عن ذكر أو استذكار أهم قانون شرّعه مجلس النواب، لكن الحالة اختلفت في الإجابة على السؤال السادس، حيث أجاب ٣٣،٥٪ من المستبينين بان أسرع قانون سنّه مجلس النواب هو قانون رواتبهم وتقاعدهم وامتيازاتهم!!

فهل ستبقى اتجاهات الرأي العام العراقي على هذه الرؤية أم ان يوم الانتخاب وصناديق الاقتراع سيكون لهما اتجاه آخرا.

مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام

في استبيان أجراه (مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام) شمل ٤٨٩ عينة:

خيبة أمل واسعة بأداء وأسلوب ونتائج عمل مجلس النواب

53% مجلس النواب لم يقم بدوره بالشكل المطلوب وخيب آمال منتخبيه

51% يعتقدون بأن الدور الرقابي للمجلس على أداء الحكومة كان ضعيفا

53 % اعتقدوا بأن النواب لم يحققوا وعودهم الانتخابية

34% الصراعات السياسية عطلت عمل المجلس

42% عمل المجلس اتسم بطابع الصفقات السرية

43% أداء رئاسة المجلس اتسم بالسلبية

نظم مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام استبيانا حول وجهة نظر الشارع العراقي في أداء مجلس النواب العراقي في دورته النيابية الكاملة التي ابتدأت بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، وقد شمل الاستبيان ٤٨٩ عينة من مختلف شرائح المجتمع العراقي باختلاف مواقعهم الاجتماعية والطبقية وانتماءاتهم الاثنية والفكرية والسياسية.

واشتمل الاستبيان على احد عشر سؤالا متنوعا تضمنت اختيارات متنوعة أيضاً لإفساح المجال تمام المشاركين في الإجابة بشكل دقيق وواضح للوصول الى نتائج دقيقة وقريبة من التوجهات العامة للرأي العام العراقي.

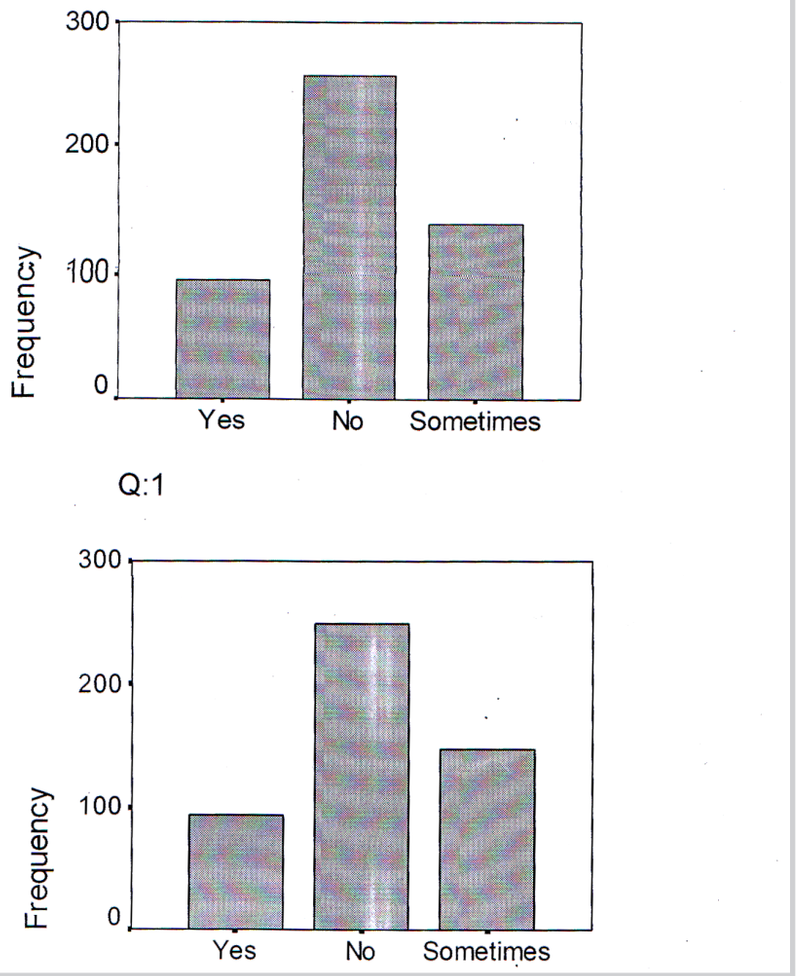

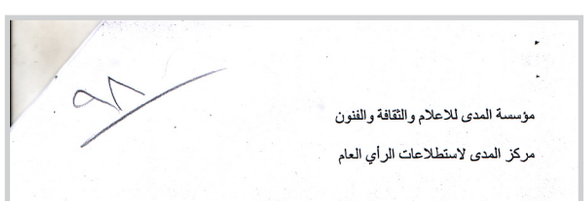

مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام

استبيان عن اداء مجلس النواب

ينظم مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام استبيانا عن اداء مجلس النواب خلال دورته الانتخابية التي بدأت عام 2005 والتي ستنتهي نهاية عام 2009 .في محاولة لتوصيف اتجاهات الرأي العام ووجهات نظر الجمهور العراقي باداء النواب الذين انتخبهم كممثلين له في اعلى سلطة تشريعية في البلاد .

ملاحظة :يرجى الاجابة بشكل واضح ودقيق

س1_هل تعتقد بان مجلس النواب قد ادى دوره بالشكل المطلوب باعتباره ممثلا للشعب ؟

- نعم
-لا
- في بعض المواقف

س2_هل تعتقد بان مجلس النواب قد قام بدوره الرقابي على الاداء الحكومي ؟

- نعم
-لا
- في بعض الاحيان

س3_هل تعتقد ان دوافع الاستجوابات التي جرت لبعض المسؤولين الحكوميين ..

1_ رقابية
2_ سياسية
3_ شخصية
4_ اسباب اخرى (اذكرها)

س4_ اذكر اربعة قوانين شرعها المجلس ساعدت على تطوير حياتك نحو الاحسن
. .
. .

النتائج العامة.. خيبة أمل

اعتقد ٥٣٪ من المشاركين بان مجلس النواب لم يقم بدوره المطلوب منه بشكل صحيح فيما اعتقد ٥١٪ منهم بان المجلس لم يقم بدوره الرقابي، وهو احد أهم وظائفه النيابية في مراقبة أداء الحكومة، واعتقد ٣٧٪ منهم ان الاستجوابات التي أجراها المجلس كانت لأغراض سياسية وأكد ٣٨٪ من المشاركين ان عدم اكتمال النصاب القانوني لمعظم جلسات مجلس النواب كان لأسباب سياسية وذهبت نسبة ٥٣٪ من المشاركين الى ان أعضاء المجلس وكتلهم لم يحققوا وعودهم الانتخابية فيما ذهبت نسبة ٣٤٪ من المشاركين الى ان الصراعات داخل مجلس النواب، والتي عطلت إقرار القوانين المهمة، كانت صراعات سياسية واعتقدت نسبة ٤٢٪ ان أداء مجلس النواب اتسم هو وأسلوب عمله بطابع الصفقات السرّية، فيما اعتقدت نسبة ٤٣٪ من المشاركين ان أداء رئاسة المجلس اتسم بالسلبية.

السؤال الأول: أداء سلبي

وهو السؤال المتعلق باعتقاد المستبين فيما اذا كان مجلس النواب قد ادى دوره بالشكل المطلوب باعتباره ممثلا للشعب، وتضمن السؤال ثلاثة اختيارات (نعم، لا، في بعض الأحيان) وكانت الإجابات على الشكل التالي: اختار ٢٥٧ من المشاركين إجابة (لا) وكانت نسبتهم من العينة ٥٢،٦٪ فيما اختار ١٣٧ مشاركا إجابة (في بعض الأحيان) وكانت نسبتهم ٢٨٪ اما عدد من اختاروا إجابة (نعم) فقد بلغ ٩٥ مشاركا وكانت نسبتهم ١٩،٤٪ فقط.

السؤال الثاني: دور رقابي ضعيف

وكان السؤال عن اعتقاد المشارك فيما اذا كان مجلس النواب قد قام بدوره الرقابي المطلوب على أداء الحكومة، وتضمن السؤال ثلاثة اختيارات (نعم، لا، في بعض الأحيان) وكانت الحصيلة على الشكل التالي: اختار ٥٠،٩٪ من المشاركين إجابة (لا) وكان عددهم ٢٤٩ مشاركا، فيما اختارت نسبة ٣٠،١٪ منهم إجابة (في بعض الأحيان) وكان عددهم من العينة ١٤٧ مشاركا، فيما اختار إجابة (نعم) ٩٣ مشاركا كانت نسبتهم ١٩٪ فقط.

السؤال الثالث: استجوابات سياسية

وهو السؤال المتعلق برأي المستبين فيما اذا كانت الاستجوابات التي أجراها مجلس النواب للمسؤولين الحكوميين ذات طابع رقابي أو لأسباب سياسية او شخصية أو لأسباب أخرى، وكانت الإجابات على الشكل التالي: اعتقد ٣٧٪ من المشاركين بان الاستجوابات كانت ذات طابع سياسي وكان عددهم ١٨١، فيما اعتقد ١٥٢ منهم بان الاستجوابات كانت ذات طابع شخصي وكانت نسبتهم ٣١،١٪، اما من اعتقد بان الاستجوابات كانت رقابية حقا فقد بلغ عددهم ١٣٥ ونسبتهم ٢٧،٦٪، في حين اعتقدت نسبة ٤،٣٪ ان الاستجوابات كانت لأسباب أخرى لم تحددها وكان عددهم ٢١ مشاركا فقط.

السؤال الرابع: أكثر من سؤال

وهو السؤال الذي طلب من المشارك ان يذكر قانونا واحدا أو عدة قوانين شرعها مجلس النواب أثرت بشكل ايجابي على حياته اليومية، وتركنا في هذا السؤال الحرية المطلقة للمشارك في ذكر ما يراه مناسبا أو مقتنعا به، وكانت الحصيلة على الشكل التالي: لم يذكر ٢٦٦ من المشاركين أي قانون وكانت نسبتهم ٥٤،٤٪ من العينة فيما أجاب مئة مشارك بان قانون زيادة رواتب الموظفين هو القانون المهم الذي اثر على حياتهم ايجابيا وكانت نسبتهم من العينة ٢٢،٥٪، وكانت أدنى نسبة في الاختيارات لقانون المساءلة والعدالة وكانت ١٪ بواقع خمسة مشاركين فقط (ملاحظة: ذكرت بعض العناوين التي هي ليست بقوانين اولا ولم تشرع أصلا من مجلس النواب ثانيا فيما ذكرت عناوين أخرى لقوانين لم تناقش حتى الآن ثالثا . لذلك تم إهمالها في إعداد ونسب الإجابة على هذا السؤال).

السؤال الخامس:

وهو السؤال المتعلق باختيار المشارك أهم قانون شرعه مجلس النواب، وتركنا للمشارك حرية اختيار القانون الذي يراه أكثر أهمية من غيره، وكانت الإجابات على الشكل التالي: تم إهمال الإجابة على هذا السؤال من قبل ١٥٧ مشاركا بلغت نسبتهم ٥٢،٦٪ فيما أجاب ٩٦ منهم ان قانون حصانة أعضاء المجلس هو أهم قانون سنوه وكانت نسبتهم ١٩،٦، واعتقد ٥١ من المشاركين ان قانون زيادة رواتب الموظفين كان أهم قانون وكانت نسبتهم ١٠،٤٪، فيما حصل قانون شبكة الرعاية الاجتماعية (مازال مقترحا ولم يشرع حتى الآن) على اختيارات ٣٨ مشاركا وكانت نسبتهم ٧،٨٪ بينما حصل قانون الخدمة الجامعية على نسبة ٢،٥ وكان عددهم ١٢ مستبينا.

فيما ذكر بعض المشاركين عناوين اعتقدوا بأنها قوانين سنت من قبل مجلس النواب، مثل المصالحة الوطنية واستجواب الوزراء.

السؤال السادس: لم يختلفوا

وكان السؤال حول القانون الذي لم يختلف عليه أعضاء مجلس النواب وتم تشريعه أسرع من القوانين الأخرى . وكانت النتائج على الشكل التالي: لم يرشح أي قانون ٢٣٦ مشاركا وقد بلغت نسبتهم ٤٨،٣٪، فيما اعتقد ١٤٦ منهم ان قانون رواتب أعضاء مجلس النواب وتقاعدهم هو القانون الذي لم يختلفوا عليه وتم تشريعه أسرع من بقية القوانين وقد بلغت نسبتهم ٣٣،٥٪، فيما اعتقد ٤٠ من المشاركين ان قانون امتيازات أعضاء المجلس كان الأسرع والأقل اختلافا وكانت نسبتهم ٨،٢٪ ، ورشح ١٣ مشاركا المصادقة على الاتفاقية العراقية الأمريكية وقد بلغت نسبتهم ٢،٧٪ واعتقد البعض ان سن قانون انتخابات مجالس المحافظات كان الأسرع، بعض المشاركين اعتقدوا بأن عطلة أعضاء البرلمان هي قانون سنه الأعضاء لأنفسهم وكانت نسبتهم ٥،٧٪ وعددهم ٢٨ مرشحاً.

السؤال السابع: خلافات سياسية

وهو السؤال المتعلق باعتقاد المشارك فيما اذا كانت الجلسات النيابية غير مكتملة النصاب بسبب، الخلافات السياسية او ارتباطات العمل او السفر او الوضع الأمني او التأثيرات الخارجية أو لأسباب أخرى، تركنا للمشارك حرية اختيارها، وكانت الإجابات على الشكل التالي: اختار ١٨٦ من المشاركين إجابة (خلافات سياسية) وكانت نسبتهم ٣٨٪،فيما اختار ١٣٥ منهم إجابة (السفر الى خارج العراق) وكانت نسبتهم ٢٧،٦٪، واختار ٤٤ مشاركا إجابة (ارتباطات العمل) وكانت نسبتهم ٩٪ اما عدد من اختار إجابة (تأثيرات خارجية) فقد بلغ ٥١ مشاركا وكانت نسبتهم ١٠،٤٪، اما من اختار إجابة (أسباب أمنية) فقد كان عددهم ٤٨ مشاركا ونسبتهم ٩،٨٪، فيما اختار ٢٥ مشاركا إجابة (أسباب أخرى) وكانت نسبتهم ٥،١٪ من دون ذكر نوعية الأسباب الأخرى.

السؤال الثامن: تحقيق الأهداف

وهو السؤال المتعلق بتحقيق الوعود الانتخابية من قبل أعضاء مجلس النواب خلال حملاتهم الانتخابية، وتضمن السؤال ثلاثة اختيارات (لم يحققوها إطلاقاً، حققوا بعضها، حققوا أكثرها) وكانت الإجابات على الشكل التالي: اعتقد ٥٣٪ من المشاركين بان النواب لم يحققوا وعودهم الانتخابية إطلاقاً وكان عددهم من العينة ٢٥٩ مشاركا فيما اختار ١٩٤مشاركا إجابة (حققوا بعضها) بينما اختار ٣٦ مشاركا إجابة (حققوا أكثرها) وكانت نسبتهم ٧،٤٪ فقط.

السؤال التاسع: نوعية الصراعات

وهو السؤال المتعلق فيما اذا كانت الصراعات داخل مجلس النواب كانت بسبب تحقيق الوعود الانتخابية أو صراعات سياسية أو مصالح فئوية أو مكاسب حزبية أو لأسباب أخرى، وكانت الإجابات على الشكل التالي: اختار ١٦٦ مشاركا من العينة إجابة (صراعات سياسية) وكانت نسبتهم ٣٣،٩٪ فيما اختار ١٣٠ منهم إجابة (مصالح فئوية) وكانت نسبتهم ٢٦،٦٪ بينما اختار ١١٩ من المشاركين إجابة (مكاسب حزبية) وكانت نسبتهم ٢٤،٣٪، فيما اختار ٧٢ منهم إجابة (تحقيق وعود انتخابية) وكانت نسبتهم ١٤،٧٪، اما إجابة أسباب أخرى (بدون ذكر السبب) فقد اختارها اثنان فقط وكانت نسبتهما من العينة ٤٪ لا غير.

السؤال العاشر: سياسة الصفقات

وهو السؤال المتعلق بوجهة نظر المشارك فيما اذا كان أداء مجلس النواب قد اتسم بالشفافية او الصفقات السرية او عدم الاكتراث او الشعور العالي بالمسؤولية، وكانت الإجابات على الشكل التالي: اعتقد ٢٠٧ من المشاركين بان الأداء قد اتسم بسياسة (الصفقات السرية) وكانت نسبتهم ٤٢،٣٪ فيما اختار ١٧٧ منهم إجابة (عدم الاكتراث) وكانت نسبتهم ٣٦،٢٪، بينما اختار ٧٣ من المشاركين إجابة (الشفافية) وكانت نسبتهم ١٤،٩٪، واختار ٣٢ مشاركا إجابة (الشعور العالي بالمسؤولية) وكانت نسبتهم ٦،٥٪ فقط.

السؤال الحادي عشر: رئاسة المجلس

ونص السؤال على (هل كان دور رئاسة المجلس، سلبيا، ايجابيا، لا دور لها؟) وكانت الإجابات على الشكل التالي: اختار ٢١٢ من المشاركين إجابة (سلبيا) وكانت نسبتهم ٤٣،٤٪، فيما اختار ١٧٦ مشاركا إجابة (لا دور لها) وكانت نسبتهم ٣٦٪، بينما اختار ١٠١ مشارك إجابة (ايجابيا) وكانت نسبتهم من العينة ٢٠،٧٪ فقط.

وأكد ٣٨٪ من المشاركين ان عدم اكتمال النصاب القانوني لمعظم جلسات مجلس النواب كان لأسباب سياسية

و ٣٤٪ من المشاركين أكدوا ان الصراعات داخل مجلس النواب، والتي عطلت إقرار القوانين المهمة، كانت صراعات سياسية

و اعتقد ٣٧٪ من المشاركين بان الاستجوابات في مجلس النواب كانت ذات طابع سياسي وكان عددهم ١٨١، فيما اعتقد ١٥٢ منهم بان الاستجوابات كانت ذات طابع شخصي وكانت نسبتهم ٣١،١٪، اما من اعتقد بان الاستجوابات كانت رقابية حقا فقد بلغ عددهم ١٣٥ ونسبتهم ٢٧،٦٪، في حين اعتقدت نسبة ٤،٣٪ ان الاستجوابات كانت لأسباب اخرى لم تحددها وكان عددهم ٢١ مشاركا فقط.